جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

المشكلات التي تواجه حماية الحدود

خلف اللّٰه الرشيد

الرياض

1414 هـ - 1994 م

المشكلات التي تواجه حماية الحدود

خلف الله الرشيد(*)

الحمد القائل ﴿إن الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره﴾ والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل «أنتم أعلم بشئون دنياكم».

والإنسان في سعيه على وجه البسيطة ابتدع كثيراً من النظم الاجتماعية التي تطورت عبر تاريخه الطويل وقد أرسل الله الرسل للهداية وإرشاد الناس فرشد منهم من هداه الله وضل الكثير ودفع الله الناس بعضهم ببعض عبر الحقب وبادت شعوب وأنشأ الله خلقاً آخر إلى أن وصلت الانسانية إلى عصرنا هذا وتراكم تراث بشري ثر كان حصيلة تنازع وتناحر وتنافس بين حضارات إنسانية كثيرة وغنية وقوية وسادت منها حضارات اليوم وكان في مقدمتها الحضارة الإسلامية التي صمدت في وجه كل عدوان ولكن الله كتب لها الخلود وهي اليوم تبعث بعد ما طال ركودها عبر سنين التفكك والضعف والحمد لله، فإن أبناء هذه الأمة بدأوا يتنسمون عبير الصحوة الإسلامية، ولعل مثل هذه المؤتمرات والندوات والدراسات سوف تقوي من الروابط وتنمي من القدرات في نفوس الشباب حتى ينهضوا بالعبء كاملاً إن شاء الله.

(*) رئيس القضاة، جمهورية السودان الديمقراطية

ولذلك نرى أن مواضيع الساعة لابد وأن تعالج في ضوء هذا المنظور، لأن صراع الحضارات والثقافات لم يفتر بل أصبح أكثر ضراوة وقد أصبحت الحضارة الآن تباع وتشترى وتصدر إلى البلاد النامية مستنزفة بذلك قدراتها وثرواتها القومية والفردية وبتقدم الفن الإلكتروني ارتبط العالم ارتباطاً وثيقاً وقد ألجأت الضرورة دول العالم الثالث إلى استيراد كل هذه المعدات الحديثة الباهظة التكاليف حتى تربطها بأنحاء العالم، وحتى تيسر لها الاتصال والتفاعل مع غيرها من الدول.

نشير بذلك إلى أن مشكلات العالم الثالث لابد وأن تربط بمقتضيات المصالح الكبرى للدول الصناعية والتي كانت تستعمر العالم الثالث حتى النصف الأخير من هذا القرن، ولم يكن خافياً الغرض من الاستعمار وما كان للدول الصناعية أن تترك مستعمراتها السابقة بكل ميزاتها ونعيمها إلا أن المحافظة عليها بالأسلوب القديم يحتم وجود الجيوش والأساطيل قد أصبح مكلفاً للدرجة التي لم تعد تخارج تلك الدول إذ بحساب تجاري بسيط سوف تكون المحصلة خاسرة من الناحية المادية البحتة.

لذلك لابد من ابتداع أسلوب آخر يتلاءم مع الظروف المتجددة والمتطورة لذلك خرج المستعمرون وقد ربطوا دول العالم الثالث ثقافياً وتجارياً وسياسياً فرابطة الشعوب البريطانية رغم تباين عضويتها ترتبط بمبادىء مشتركة ومصالح حيوية ورابطة الشعوب الفرنسية كذلك، وقس على هذا.

ومشكلات الحدود من ضمن مخلفات الاستعمار، وهي من العوامل التي تؤثر في أمن الدول وتعرض سلامتها للخطر، وقد يكون لها آثار بعيدة المدى. وسوف أتناول في هذه العجالة نزاعات الحدود من الناحية الأمنية، أي من زاوية حماية الحدود حفاظاً على أمن الدولة والغرض من الموضوع ليس معالجة مسهبة من الناحية البحثية بقدر ما هو إثارة للنقاش، ولا أظن أن هذا الجمع يحتاج إلى طرح تفاصيل ودراسة أعلم أن هؤلاء المجتمعين يدركونها ولا بد لي من مراعاة المقام.

مشاكل الحدود من الأمور الحساسة التي يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات قد تقود إلى توتر قد يتطور إلى حرب ضروس وليست حرب الخليج إلا نزاعاً حول الحدود في الأصل. وماحرب الأوقادين بين الصومال وأثيوبيا ببعيدة عن الأذهان.

هذان مثالان لما قد يقود إليه النزاع حول الحدود. فما معنى الحدود وما ضرورتها؟

الحدود مسألة مرتبطة بالإقليم الجغرافي الذي توجد فيه الدولة ولذلك نجد أن الدولة تعرف بالارتباط بالإقليم وهو أحد أركان التعريف كما تواطأ عليه فقهاء وشراح القانون الدولي.

يقول الدكتور حامد سلطان: «الدولة نظام قانوني وسياسي ويمكن تعريفها بأنها جمع من الناس. يعيش على سبيل الاستقرار على إقليم معين محدد ويدين بالولاء لسلطة حاكمة لها السيادة على

الإقليم وعلى أفراد هذا المجتمع[1]، ويظهر من هذا التعريف وهو ما يجمع عليه شراح القانون الدولي أن هناك ثلاثة أركان لتعريف الدولة:

١ ـ شعب. ٢ ـ إقليم. ٣ ـ سيادة.

ويهمنا في هذا المقام الإقليم، لأنه يتصل بالسيادة والنشاط الإنساني والأمن وشئون الحكم. والإقليم أيضاً لازم لتحديد مدى الفضاء الجوي وما بعد الفضاء الجوي ولتحديد المياه الساحلية أو الإقليمية وأعالي البحار أو تلك الأماكن التي تخرج عن سيادة الدولة الفعلية والممكنة والتي تشترك فيها الدولة مع غيرها من الدول في التمتع بها. عليه يصبح تعريف الإقليم لازماً.

يقول الدكتور سلطان في تعريف الإقليم: «إقليم الدولة هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تمارس فيه الدولة عليه سيادتها ويسود سلطانها وهو يتكون من قطاع يابس من أرض المعمورة، وما يعلوه من الفضاء ويحيط به من الماء. والعنصر الأصلي هو القطاع اليابس، إذ لا يوجد، ولم يوجد من قبل إقليم بالمعنى المفهوم في القانون الدولي يتكون من عنصر الفضاء وحده أو عنصر البحر وحده[1]

---

١ ـ انظر الدكتور حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية ١٩٦٩م. ص: ٣٤٧.

١ ـ المصدر السابق، ص: ٥٨٣.

وعليه فإن تحديد الإقليم لازم لمعرفة مدى أو نطاق السيادة ونفاذ القوانين. ويستطرد الدكتور سلطان قائلا: وفكرة تعيين إقليم الدولة بوضع الحدود عليه لم تتبلور في صورتها الحاضرة إلا في نهاية العصور الوسطى وبداية ظهور الإدراك القانوني للدولة في شكلها الحديث وارتباط مدلولها ارتباطاً حتمياً بعنصر الإقليم. ولا شك أن الإحساس بفكرة الحدود مرتبط ارتباطاً ضرورياً بفكرة الملكية، ولذلك فإن القدامى والجماعات الإنسانية التي تشكلت قديماً ـ كالقبائل وما في حكمها ـ كانت تشعر بأن حقوقها أو سلطانها له دائرة إقليمية وجب ألا يتعدى نطاقها»[1]

ولكن إقليم الدولة لا يظل مستقراً مدى الدهر، لأن الإنسان في صراعه الأبدي مع الحياة وبظلمه لأخيه الإنسان تدخل كثيراً في تغيير نمط الحياة وزعزعة استقرار بني جنسه، وكان من جراء ذلك أن قسمت دول وقامت دول لم تكن موجودة من قبل واختفت دول كانت ملء السمع والبصر وبادت شعوب وظهرت أمم.

ولم تتأثر قارة كما تأثرت القارة الأفريقية بسبب فعل الإنسان فقد اتفقت الدول الاستعمارية في مؤتمر برلين لسنة ١٨٨٥ على تقسيم القارة الأفريقية إلى مناطق نفوذ وامتيازات أريد لها أن تكون دائمة وأن تؤسس تلك الحقوق والامتيازات على مبادىء القانون الدولي ويحميها النظام الدولي العام.

---

١ ـ المرجع السابق، ص: ٤٨٥، ٤٨٦.

وبدأ ما يسمى بالتكالب على أفريقيا وتعرضت أفريقيا للغزو الأوربي وقسمت القارة إلى أقاليم حسب مصالح المستعمرين منها والمستعمرات ومنها المحميات بسبب ما أبرم من اتفاقات مع رؤساء القبائل المحليين الذين غلبوا على أمرهم.

وبالطبع لم تكن تلك الاتفاقات متكافئة ولكنها كافية كمبرر لحيازة الأرض واستبعاد أهلها. وقد أفرزت تلك التقسيمات كثيراً من المنازعات والمشاكل المستعصية التي تبدأ صعبة وتشكل خطراً على أمن بعض البلاد واستقرارها.

يقول الدكتور سلطان: «ولعل القارة التي قامت فيها الحدود على أسس الظلم والتحكم والتي لا تستجيب الحدود فيها إلى المعايير المعروفة من التاريخ والاقتصاد أو الطبيعة الجغرافية أو إلى الروابط الجنسية أو الدينية أو اللغوية للسكان، لعل هذه القارة هي القارة الأفريقية[1].

ومن أبرز قضايا الحدود، النزاع القائم بين الصومال وأثيوبيا حول الحوض والأوقادين والذي نشبت بسببه الحرب بينهما والخلاف بين الصومال وكينيا حول الإقليم الشمالي لكينيا المسمى N.F.D (بالان اف دي). والنزاع الذي نشب بين السودان واثيوبيا حول منطقةالفشقة في شرق السودان، ليبيا وتشاد، والجزائر والمغرب، وليبيا وتونس، وهكذا. وكل هذه المنازعات ترجع إلى الاستعمار وقد أفضت هذه المنازعات إلى توتر بين تلك الدول بل إلى حروب في

١ ـ المرجع السابق. ص: ٤٨٩.

بعض الأحيان كادت تتسع لتشمل القارة بأسرها رغم القرارات التي اتخذها رؤساء الدول الأفريقية في اجتماعهم في القاهرة في شهر يوليو ١٩٦٤م باحترام مبدأ سيادة الدول وسلامة أراضيها الوارد في المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والذي فسره اجتماع القمة المشار إليه بقبول الحدود التي تركها المستعمر بحسبانها الأمر الواقع الذي كيفت عليه الدول كيانها وزعزعته قد تضر أكثر مما تنفع بسبب ما قد يجر إليه من حروب استنزافية تصرف الدول الناشئة عن التعمير وتقودها إلى الفقر والعوز والاعتماد على الدول الاستعمارية القديمة، وبذلك تقع في قبضة الاستعمار الجديد.

كيف تحدد الحدود وكيف تخطط على الأرض؟

كما قدمنا، هناك عوامل كثيرة متداخلة لها الأثر الباقي في تكوين الحدود وفي العصر الحديث أحدثت الحروب تغييراً على خريطة العالم، فبعد الحرب العالمية الأولى تقلصت حدود المانيا واقتطعت منها أجزاء قادت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وتقطعت أوصال الامبراطورية التركية القديمة وحصرت في آسيا الصغرى ثم انتهت بقيام تركيا العلمانية.

وبموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٤م أصبحت مصر ونجد والحجاز دولا مستقلة استقلالا منقوصاً وفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والحماية الفرنسية على تونس ومراكش، والحماية البريطانية على

الخليج العربي وعدن. وخضع إقليم آسيا للاستعمار الفرنسي والبريطاني والهولندي والبرتغالي، ثم الأمريكي. وقسمت الدول وفق عوامل الاستغلال الاقتصادي ووفق التنافس التجاري بين الشركات الاستعمارية

وحدود هذه الأقاليم تحكمها اتفاقات دولية وكانت تناقش مثل هذه الاتفاقات في أوربا بعيداً عن الواقع، ولذلك كانت تجيء في كثير من الأحيان متعارضة مع مصالح القوميات المحلية وما كان ذلك مهماً في نظر سدلة الاستعمار، بل لعله كان ملهاة، فقد روى اللورد سولسبوري، أنه قال: «كنت والسفير الفرنسي نتبادل الجبال والأنهار والبحيرات، ولكن كان يعترضنا حاجز واحد بسيط هو أننا لم نكن ندري أين توجد تلك الجبال والأنهار والبحيرات»[1].

درجت اتفاقيات الحدود على استعمال مصطلحات خاصة بها، فالاتفاق الأساس يحدد الخطوط النظرية على الورقة وكثيراً ما تسير وفق خطوط العرض أو الطول كما في أغلب اتفاقات الحدود الأفريقية. وتوصف الحدود بالنسبة إلى معالم جغرافية تذكر وتسمى إن كانت جبالاً أو أنهاراً، أو بحيرات. وتسمى هذه بتحديد الحدود. ثم تعقبها عملية تخطيط الحدود وعملية التخطيط قد تعدل وتبدل في الوصف، لأن عملية التخطيط تقوم على الواقع الملموس وعادة ما تتفق الدول المعنية على تعيين لجنة تقوم بمسح الخطوط ووضع علامات ثابتة قد تصطدم هذه اللجان بعوائق طبيعية تحتم عليها

---

١ ـ انظر كتاب السودان، السير هارولد ماكمايكل، ص: ٥٧.

احتواء جبل أو اتخاذ نهر كحاجز طبيعي، وقد يتعرج النهر فيدخل هنا تارة، وهناك تارة أخرى، وقد تقسم قبيلة إلى قسمين قسم في بلد وقسم في بلد آخر، وهكذا.

وقد جرى العرف على ضرورة إقرار عمل اللجنة المخططة، ويعتبر التخطيط جزءاً لا يتجزأ من الإتفاق الأساس على التحديد ومكملاً له

الحدود القائمة ومشكلات قبائل الحدود:

من أسباب المنازعات على الحدود عدم التخطيط، لأن عملية التخطيط عملية مرهقة ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً قد لا تجده الحكومات وقد لا تلتفت إليه بسبب انشغالها بالمسائل اليومية القريبة منها فالحدود بعيدة خصوصاً في بلد كبير مثل السودان أو مثل الأقطار الشاسعة في آسيا. ثم فجأة تثور مشاكل تؤدي إلى حشد الجيوش كما حدث في السودان في الإقليم الشرقي، وكما يحدث الآن في الحدود الشمالية للصين.

وأكثر الناس تأثراً بذلك القبائل التي تعيش على الحدود وقد ينشأ الخلاف حول الأرض ففي السودان استمر الخلاف حول الأراضي الزراعية في منطقة الفشقة وكاد يؤدي إلى نزاع مسلح إلى أن اتفق على المحافظة على الوضع الراهن إلى حين الوصول إلى اتفاق وقد تم الاتفاق بعد مساجلات واجتماعات طويلة امتدت إلى فترة طويلة من الزمن وتوصل الطرفان بموجب تبادل المذكرات في يوليو ١٩٧٢م إلى

حسم النزاع وقبول الخطط الحالية إلا أن بعض المزارعين الأثيوبيين لايزالون يتمتعون بحقوق الزراعة في الأراضي السودانية وقد انتهك الاتفاق في السنين الأخيرة نتيجة الخلافات بين السلطة الحاكمة في السودان آنذاك والسلطة الحاكمة في أثيوبيا.

النزاع حول الحدود في الإقليم الشرقي السوداني يشد انتباهنا إلى ضرورة وجود نقاط حراسة على الحدود وإلى ضرورة ربط تلك النقاط بالجهاز الحكومي المركزي. وقد كان دخول المزارعين الإثيوبيين في الأراضي السودانية بسبب قفل السودان لنقطة حدود مهمة ولإهمال الإدارة السودانية المرور وتفتيش الحدود كما كان يحدث إبان الحكم الأجنبي.

ولكن هل تفي نقاط الحدود بالغرض المطلوب؟

نقاط الحدود على أهميتها لا تفي بالغرض المطلوب خصوصاً في بلاد مترامية الأطراف تفتقر إلى الطرق البرية المعبدة وإلى وسائل الاتصال الحديثة ولعل قيام المدن والمستوطنات على الحدود هو صمام الأمان لأن المواطن بحكم محافظته على مصلحته الخاصة يلجأ إلى السلطات إذا حدث تعد على المناطق الحدودية

وأرى أن واجب الدول في المقام الأول تكثيف الرقابة على الحدود وتشجيع المستوطنات وتعمير المدن والقرى الحدودية والاهتمام بها خصوصاً في القارة الأفريقية التي أصبحت مسرحاً لحروب المرتزقة ومحاولة احتلال الجزء الغني بالمعادن في زائير الذي كان يعرف باسم كتنقا ـ ببعيدة عن الأذهان.

يقول مبعوث الأمم المتحدة عن المرتزقة الذين ألقي عليهم القبض في ١٩٦١/٤/٧م أنهم كانوا من جنسيات مختلفة، وكان قائدهم كابتن ريتشارد براون، بريطانيا، وكان أخوه عضواً في مجلس العموم البريطاني[1].

وقد كان للمحاكمات الرادعة التي تعرض لها المرتزقة أثرها في إثناء دورهم الإجرامي وتهديدهم لأمن واستقرار القارة الإفريقية، إلا أن الاستعمار الجديد ومؤامرات إسرائيل لم تنته واتخذت لها أشكالا جديدة فتارة تظهر في حركات الانفصال وتارة فيما يسمى بحركات التحرير وهكذا ولو تمعنا في كل ذلك نجد أن وراء الأكمة ما وراءها.

ومهما كانت دوافع حركات التحرير إن كان ثمة مبرر لها، فإن التجهيز الكامل للمحاربين وتزويدهم بالأسلحة الحديثة وبأجهزة الاتصال المتقدمة، وهي باهظة التكاليف، كل ذلك يشير إلى وجود جهة أو جهات منتفعة وتتمتع بإمكانات جبارة وإلا فمن أين لهؤلاء البسطاء مثل هذا العتاد؟

ولا شك أن الاستعمار لايزال بين ظهرانينا ولا يفتأ يستغل الأوضاع المضطربة في البلاد النامية ليحصل على أكبر قدر من النفع. نحن في العالم الثالث لانزال نصدر المواد الخام ونصدر الأيادي العاملة الرخيصة وأصبحنا أسواقاً استهلاكية كبيرة ولابد لنا أن نظل كذلك حتى يضمن العالم الصناعي تسويق منتجاته والمحافظة على رفاهيته.

---

١ ـ انظر كتاب المرتزقة، انتوني موكلر.

وقد يستمر هذا الوضع لمدة طويلة بسبب الجهل والتخلف الذي رعاه الاستعمار إبان وجوده وقد تبين من الحوار بين الشمال والجنوب أن الدول الغنية ستزداد غناء والدول الفقيرة ستزداد فقراً، ولا أدري متى سيأتي اليوم الذي تعي فيه دول العالم الثالث مصيبتها وتقف وقفة رجل واحد دون مقوماتها والذب عن كيانها.

النزاع العراقي ـ الإيراني:

لا بد لنا أن ننظر إلى النزاع العراقي الإيراني من هذا المنظور، فالبلاد العربية والإسلامية في هذه المنطقة تتمتع بثروة هائلة وان عائد هذه الثروة حتماً سيؤثر إيجابياً على مستوى هذه البلاد واتحاد الدول العربية وحدها أو اتحادها مع الدول الإسلامية سوف يشكل خطراً كبيراً على الحضارة الأوربية، ولذلك زرعت إسرائيل ثم قويت شوكتها، ثم شدت البلاد العربية كلها إلى معارك إثر معارك لا تكاد تنتهي معركة حتى تثور معركة أخرى.

والتاريخ الإنساني كله صراع بين الحضارات وأوربا ترعى حضارتها بكل غيرة حتى قالت جريدة الفيجارو والديلي تلغراف عن المرتزقة السالف ذكرهم في أفريقيا، إنهم قتلة، ولكنهم بالرغم من أنفهم يدافعون عن الثقافة الغربية[1].

وتحليل حرب الخليج يجعل المرء يكاد يفقد صوابه، كما قال أحد كتاب النيوزويك، فإسرائيل تمد إيران بالأسلحة، وإيران تجاهر

١ ـ انظر المرجع السابق. موكلر، ص: ١٤٥٠

بعدائها لإسرائيل وتعرب عن نيتها في محو إسرائيل عن الوجود، وأسلحة إسرائيل أمريكية ثم إن روسيا تمد العراق بالأسلحة وتصل العراق أسلحة أمريكية عن طرق أخرى وتصل إيران أسلحة روسية بطريق أو بآخر، وهكذا فإن المنتفع من حرب الخليج هما الدولتان الكبريان وكل الدول التي تدور في فلكهما.

فهل تستحيل نزاعات الحدود الإقليمية إلى نزاعات حدود حضارية وثقافية ويستدعي ذلك الإعداد لمقابلة ما يمكر به الأعداء؟

هل ندري؟ وليتنا ندري!